### كلمة النائب الأول لرئيس المؤتمر - الأمين العام الموجهة لاجتماعات اللجان الدائمة المحلية:

# الانتخابات النيابية استحقاق دستوري لا رجعة عنه

▫أكد النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام الأخ عبدربه منصور هادي أن الدورة الرابعة للانتخابات النيابية القادمة تكرّس الالتزام المبدئي والثابت بالاستحقاقات الديمقراطية والمواعيد الدستورية والقانونية التي تحاول بالنيابة احزاب المشترك السعي الى تقويضها.

جاء هذا في كلمته التي ألقاها عنه الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام لقطاع الشئون السياسية الشيخ سلطان البركاني في تدشين اجتماعات اللجان الدائمة المحلية ومؤتمرات فروع الدوائر والمديريات، والتي بدأت بمحافظة تعز أمس، دعا الأمين العام قيادات وكوادر المؤتمر الى رفع مستوى الالتزام بالقرارات والتوجهات التنظيمية .

«الميثاق» تنشر نص الكلمة نظراً لأهميتها :

## • إصرارنا على الانتخابات رد ديمقراطي على المرجفين وزارعي بذور الفتنة

■ قال تعالى: واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا» صدق الله العظيم

الأخوة أعضاء اللجان الدائمة المحلية
الأخوة والأخوات قيادات واعضاء المؤتمر الشعبي العام المحترمون

تهديكم الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أزكى التحيات وبمناسبة أعياد الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر و٣٠ نوفمبر المجيدة والتي تهل وبلادنا تشهد تحولات مهمة وانجازات تنموية مضطردة تنهض ببناء اليمن الجديد بقيادة حادي الركب وباني نهضة اليمن الحديث فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام.

الأخوة قيادات واعضاء المؤتمر:

نفتتح لقاءاتنا التنظيمية للجان الدائمة المحلية ومؤتمرات فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات في ظل تحولات كبيرة على مستوى الانجاز التحديثي والتنموي لبرنامج فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي حاز ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية في الـ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦ واصبح برنامجاً وطنياً نراهن جميعاً على انجازه والذي يجسد طموح الجماهير وأولوياتها ويشكل خلاصة وروح برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام وتوجهاته وادبياته.

كما تنعقد لقاءاتنا هذه والعالم من حولنا يمر بأزمات اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة تفرض علينا مسئوليات كبيرة، فضلاً عن التحديات المحلية الراهنة مثل آثار كارثة الأمطار والفيضانات التي طالت محافظات حضرموت والمهرة والحديدة وعدد من مناطق الجمهورية والتي شكلت عبءاً اضافياً في ظرف دقيق ومرحلة حرجة استلزمت منا استنفار كل الطاقات الرسمية والشعبية وتعبئة كل الامكانات لتجاوز المرحلة الأولى من الكارثة المتمثلة في ايواء وانقاذ المتضررين وتقديم المساعدة والرعاية الأولية لهم وصولاً الى تبني استراتيجية وطنية لاعادة اعمار وبناء ما تهدم وتعويض المتضررين من هذه الكارثة الطبيعة.

كما تتواصل لقاءاتنا التنظيمية هذه ونحن ماضون قدماً بخطوات ثابتة نحو احراز الاستحقاق الانتخابي البرلماني الرابع في الـ٢٧ من أبريل القادم ٢٠٠٩م، ذلك الاستحقاق الذي يواجه هجمة ارتدادية من قبل بعض القوى السياسية المرجفة والمتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك تنصلاً منها عن الالتزامات الديمقراطية وخروجاً على الدستور والقانون، ساعية الى عرقلة الانتخابات التي تمثل خياراً وطنياً مهماً على صعيد التنمية الديمقراطية والتي نراهن عليها في المؤتمر الشعبي العام كمنجز وطني وتنظيمي وسياسي ونعتبرها أساساً لبناء نهضة اليمن الحديث ووسيلة تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي والتنموي.

الأخوة اعضاء اللجنة الدائمة المحلية:

ان المسيرة التي قطعها المؤتمر الشعبي العام بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تستلزم منا وقفة استذكارية لما تحقق لغرض الاحاطة بها والدفاع عنها والبناء عليها ودحض لادعاءات أولئك الجاحدين الذين لا يرون إلاّ مصالحهم الذاتية والحزبية والفئوية ولا ينتمون الى المكاسب والمنجزات الوطنية الكبرى التي تتحقق كل يوم من أجل عزة ورفعة ابناء هذا الوطن العزيز، وهي مسيرة تنموية طويلة حافلة بالانجازات محفوفة بالتحديات الداخلية والخارجية، كما هي طبيعة كل عمل وطني عظيم، الأمر الذي يتطلب منا وضع جماهير شعبنا واعضاء المؤتمر الشعبي العام أمام تلك الانجازات وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية.

الأخوة والاخوات قيادات واعضاء المؤتمر الشعبي العام:

إن ما تحقق لليمن خلال ثلاثة عقود من مسيرة القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس، وقرابة عقدين من عمر الوحدة المباركة من مكاسب على صعيد البناء المؤسسي للدولة، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والادارية وبناء وتطوير واستقلال السلطة القضائية، وبناء وتطوير قدرات المؤسسة العسكرية والامنية وتبني الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية ومن ذلك تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولجنة مستقلة علياً للمناقصات والمزايدات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وحريات الصحافة والتعبير عن الرأي والانفتاح على المجتمع المدني بكافة مكوناته ومنظماته، وبناء المؤسسات الديمقراطية.. إن كل ذلك يعد رصيداً وطنياً غاية في الاهمية شكل الاساس لقاعدة السلام الاجتماعي والمنهج للتداول السلمي والديمقراطي للسلطة والمشاركة الشعبية في البناء والتنمية، متجسداً في رسوخ تقاليد التجربة الديمقراطية عبر ثلاث دورات انتخابية نيابية تعددية منتظمة تستند الى المواعيد الدستورية والقانونية ودورتين انتخابيتين رئاسيتين شكلتا أنموذجاً متقدماً في المنافسة وفي شفافية وسلامة الاجراءات وشكلت الانتخابات الرئاسية ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ أنموذجاً تفخر به اليمن أفضى الى فوز فخامة الأخ الرئيس وبرنامجه الرئاسي باغلبية جددت الرهان على حكمة قيادته وعظمة ما أنجز في عهده، ولم تقتصر تجربتنا الديمقراطية الوطنية على الانتخابات الرئاسة والتمثيل النيابي للشعب بل جعلت المشاركة الفعلية للشعب متجسدة محلياً من خلال تجربة المجالس المحلية التي تطورت من صيغة المجالس المحلية الى السلطة المحلية، الذي توج بانتخاب محافظي المحافظات على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات لتستكمل بذلك حلقات المشاركة الشعبية في التنمية والبناء وتتعزز بذلك المنظومة الديمقراطية.

وبتصميم وحماية وارادة القيادة السياسية للعملية الديمقراطية الوطنية نقف اليوم أمام استحقاق ديمقراطي دوري يتمثل في الانتخابات النيابية في دورتها الرابعة وهي الدورة التي تطل علينا في موعدها الدستوري والقانوني المنتظم لتؤكد الالتزام المبدئي والثابت بالاستحقاقات الديمقراطية وبالمواعيد الدستورية والقانونية التي تحاول اتجاهات وسياسات وممارسات أحزاب اللقاء المشترك السعي الى تقويضها والقفز عليها واخضاعها للمساومة وللابتزاز والاتفاقات خارج الدستور والقانون، غير عابئة بتنمية وتعزيز التجربة الديمقراطية وتتعمد تقديم مصالحها واغراضها الحزبية والفئوية البحتة على المصلحة الوطنية العليا والحصول على مكاسب خارج ارادة واختيار الجماهير وثقتها لأجلة الى أساليب التحريض والعنف التي تنال من المكاسب الوطنية التنموية والديمقراطية على حد سواء الأمر الذي يضع المؤتمر الشعبي العام ومعه كافة القوى السياسية الوطنية الحية ومنظمات المجتمع المدني في الساحة أمام مسئوليات كبرى في ترسيخ تقاليد الأداء الديمقراطي من أجل اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وشفافة في موعدها المحدد والعمل مع كافة انصار الديمقراطية والحلفاء الديمقراطيين الوطنيين من أجل انجاح هذه الانتخابات كاستحقاق دستوري وقانوني لا رجعة عنه.

الأخوة والأخوات:

تخيم على العالم سحابة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تلقى بظلالها على المجتمع الدولي ومنه بلادنا والتي تتطلب معالجات لا تنفصم عن المعالجات الدولية والاقليمية بما يحد من آثارها على الاقتصاد الوطني والنظام المالي والمصرفي للبلاد، حيث اتخذت الحكومة حزمة من الاجراءات للتقليل من الأثر السلبي لهذه الأزمة والتي تتواصل مظاهرها من خلال الانخفاض العالمي المستمر والمتذبذب لأسعار النفط - المورد الرئيس لخزينة الدولة- والمعول عليه في النفقات الاستثمارية التنموية، وهو ما يضاعف من المصاعب الاقتصادية الوطنية ويضع حكومة المؤتمر أمام تحديات جديدة لابد من التعاطي معها بمسئولية وحكمة ومنهجية ووضع الجماهير في الصورة مما يحدث عالمياً من حولهم والتزام الشفافية في أية معالجات اقتصادية بأقل الأضرار الممكنة وبما يضمن الحفاظ على وتيرة التنمية الوطنية المستديمة.

وبينما كانت الحكومة تتهيأ لاعادة اعمار ما خلفته الحرب في محافظة صعدة وتخصيص الاعتمادات اللازمة لصندوق اعادة الاعمار -شاءت الاقدار أن تتعرض محافظات حضرموت والمهرة والحديدة ومناطق اخرى لكارثة الفيضانات والسيول التي تسببت فيها متغيرات مناخية وجوية عالمية واقليمية عرضت تلك المناطق لدمار كبير على مستوى حياة السكان والمساكن والزراعة والصناعة والصيد البحري وطال التدمير السفن التجارية وقوارب الصيد ومنظومة الطرقات والاتصالات والبنية التحتية من مدارس ومستشفيات ومؤسسات ومشاريع تنموية، وهو ما وضعنا من جديد أمام مسئوليات تمثلت في اعلان تلك المناطق مناطق منكوبة والحملة الوطنية للاغاثة والعاجلة لتلك المناطق واستنفار كافة القدرات والامكانات الرسمية والشعبية واسهام الاشقاء والاصدقاء في احتواء اثار الكارثة، ولا يقف التحدي عند المرحلة الأولى من الانقاذ والايواء بل يتجسد التحدي الأهم في تبني استراتيجية وطنية لاعادة اعمار واستصلاح كل ما تعرض للخراب والتعطيل وتعويض المواطنين المتضررين جراء هذه الكارثة، واعادة بناء البنية التحتية في تلك المناطق والبحث عن تمويلات كافية لتلك الاستراتيجية، الأمر الذي يثقل كاهل اقتصادنا الوطني ويضاعف من المصاعب الاقتصادية على المستوى المنظور، ويتطلب برامج اقتصادية فعالة وجهود تنظيمية وحكومية شعبية.

كما ان استدامة التنمية، تتطلب أن نراهن على تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الارهاب والتطرف والعنف والعمل على استمرار تنفيذ خططنا التنموية والاقتصادية وبرامجنا بتواتر ونجاح وبالذات ما تبقى من برنامج فخامة الأخ الرئيس الذي تحققت منه النسبة الأكبر بالرغم من كل الظروف الصعبة، وان ما انجز منه لابد أن يكون الدليل والحجة وجسر الثقة الذي سنتصل عبره بالجماهير.

### برنامج فخامة الرئيس احدث تحولات كبيرة واكماله مسؤولية وطنية تجسد نبض الجماهير

ذلك أن حكومة المؤتمر تمكنت من تحقيق انجازات كبير في خططها وبرامجها المترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس خلال السنوات الماضية في شتى المجالات ومنها تحديث الادارة والادارة الاقتصادية وتحسين الاجور وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي والاهتمام بالبنية الأساسية ومكافحة الفساد وتوفير البنية الاستثمارية الملائمة والاهتمام بالمغتربين واستطاعت أن تحقق نسبة نمو جيدة في الاقتصاد الوطني بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية.

الأخوة اعضاء اللجان الدائمة المحلية، الأخوة قيادات واعضاء المؤتمر:

لقد أولى المؤتمر الشعبي العام أهمية بالغة للحفاظ على البيئة الاجتماعية والقيم الثقافية الروحية والمادية والعادات والتقاليد الحضارية وأولى أهمية للتربية المتوازنة للنشء بما يؤهله للابداع الفكري والعلمي الذي يخدم الوطن ويؤهله لمواكبة العصر والانفتاح على العالم بينما هناك فئات سياسية وفكرية تكرس ثقافة الكراهية والحقد والتطرف والغلو والتي جعلت فئة من الشباب تذهب ضحية التعبئة الايديولوجية والحزبية والمذهبية الخاطئة والمتطرفة وزجت بفئة من الشباب في أتون التعصب والعنف وأشعلت نار الكراهية والاقصاء في أوساط المجتمع.

الأمر الذي يتطلب بذل جهود متواصلة من أجل مكافحة التطرف والارهاب، وحماية المكاسب الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية المصالح الوطنية السياسية منها والاقتصادية والتنموية وتكريس ثقافة الوسطية والاعتدال المعبرة عن روح عقيدتنا الاسلامية السمحاء والتي هي قوام الفكر الميثاقي، والحفاظ على التعايش الاجتماعي المشترك، تطلعاً الى تجسيد الغايات الدينية الجوهرية في نشر قيم الوحدة والمحبة والاخاء والتكافل والتناصح بعيداً عن اثارة النعرات وعن الاقصاء والتنابز والتفكير والتنفير والاتهام والتضليل والفرقة بين ابناء المجتمع الواحد والدين الواحد والثقافة الواحدة والوطن الواحد.

وعملت حكومات المؤتمر المتعاقبة على توفير فرص التعليم المجاني لجميع أبناء الوطن ذكوراً وأناثاً في التعليم العام والفني والتخصصي والعالي وافسحت المجال للاستثمار الخاص في كل مستويات التعليم لتقديم تعليم نوعي ومتميز يساهم في مواجهة النمو المتسارع وتلبية الحاجات الاجتماعية الملحة ووفرت بيئة ملائمة للتعليم ونشر المعرفة التكنولوجيا الحديثة والتدريب والتأهيل النوعي عليها وتنمية سياسية الابتعاث للتعليم في الخارج في الاختصاصات النوعية.

وبذات الاقتدار على مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين التي وصلت كل سهل وجبل وقرية من خلال بناء المستشفيات النموذجية والمتخصصة والمستوصفات والوحدات الصحية والتطبيب والعلاج والطب الوقائي من الأمراض المعدية والمستوطنة وتقديم الرعاية الصحية الأولية المتميزة للأم والطفل وتأهيل وتدريب الكادر الطبي البشري وتوفير الامكانات التقنية العالية والتشغيلية.

كما أن من الجلي سعي المؤتمر الشعبي العام الحثيث وحكوماته المتعاقبة الى معالجة الظواهر الاجتماعية المختلفة حيث يتصل العمل والجهد لأجل الحد من ظاهرة الفقر ومكافحته بكل الوسائل المكنة والمتاحة من خلال التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي وتبني برامج القروض الميسرة وتمويل المشروعات الصغيرة، فضلاً عن تطوير الهيكل الوظيفي للدولة وتحسين ومضاعفة الأجور ورفع معدل دخل الفرد والعمل من أجل نمو الناتج المحلي، وتشجيع منظمات المجتمع المدني في العمل الخيري والتكافل الاجتماعي.

وأولى البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس وبرنامج المؤتمر الشعبي العام وبرنامج الحكومة أهمية بالغة لمواجهة ظاهرة البطالة المتزايدة بين صفوف المتعلمين والشباب والعمال من خلال العمل على توفير الشواغر الوظيفية في جهاز الدولة والقطاع المختلط والخاص ومن خلال استيعاب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن تشغل اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل في كافة مجالات العمل والانتاج المتاحة.

الأخوة والاخوات قيادات واعضاء المؤتمر:

إننا لا نحصي -بهذه العناوين العريضة للمنجزات الوطنية العملاقة- ما تحقق وانما نذكر بها انفسنا والجماهير على سبيل المثال، لندحض بها دعاوى أولئك الذين لا يرون من المشهد التنموي إلاّ ما يتعلق بمصالحهم الخاصة والفئوية والحزبية.. إن هذه المنجزات الوطنية والرصيد الوطني الذي قدمته مسيرة المؤتمر بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ومعه كل الخيرين من ابناء الوطن المخلصين ليستحق منا شرف الدفاع عنه حفاظاً على مكاسب الثورة والوحدة الوطنية واستمرار وتيرة التنمية الشاملة في ظل الأمن والاستقرار المتحقق والسلام الاجتماعي الذي تسعى أحزاب اللقاء المشترك جاهدة الى تقويضه واعادتنا الى حقبة ما قبل الديمقراطية والتنمية.

لذلك يمثل اصرارنا على المضي بثبات نحو انجاز الاستحقاق الانتخابي النيابي القادم رداً ديمقراطياً عملياً على أولئك المرجفين الذين يرغبون في النيل من تلك المكاسب ويزرعون بذور الفتنة والشقاق ويحرضون على الفوضى ويحاولون تقويض السكينة العامة وكبح عجلة التنمية عن الدوران غير مبالين بالمصلحة العليا للوطن والشعب.

الأخوة والاخوات:

لقد أوشكت المرحلة الانتخابية الأولى المتمثلة في عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين على نهايتها بدخولها طور الطعون القضائية، وهي المرحلة التي تؤسس لاجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة الأمر الذي يتطلب منا جميعاً التفاعل مع كل الاجراءات الرسمية القانونية للانتخابات والاستعداد للمراحل والاجراءات الانتخابية اللاحقة من أجل تكريس قيم وممارسات ديمقراطية سليمة واحراز ثقة متجددة للجماهير بالمؤتمر الشعبي العام وبمختلف القوى الوطنية الحية السياسية والاجتماعية المشاركة في الانتخابات، بما يعكس حرصنا الشديد على المشاركة الفاعلة في ساحة العمل السياسي الوطني دون اقصاء او استثناء لاحد، ودون أن تثنينا خيارات أولئك الذين أقصوا أنفسهم عن المشاركة الديمقراطية واختاروا لأنفسهم الانزواء وراء الصفقات الخارجة على الدستور والقانون، وهم يهربون من مواجهة الجماهير وينزعون الى الاستئثار بادوار وحصص لا تنسجم وثقلهم الجماهيري، أولئك النفر من المأجورين والموتورين الذين لن تغني عنهم شعارات الفتنة ومحاولة الاضرار بالوحدة الوطنية، ولا دعاوى الوصاية والتمثيل الجهوي والمناطقي التي يطلقها بعضهم والتي لا تمثل الجماهير.

الأخوة والأخوات قيادات واعضاء المؤتمر الشعبي العام:

لقد أطلق المؤتمر الشعبي العام مبادراته المتتالية لأجل الحوار الوطني والسياسي وبذلت قيادته السياسية جهوداً مضنية من أجل تكريس قيم وسلوك الحوار الوطني والسياسي والعمل التكاملي والتضامني الديمقراطي من أجل خدمة البلاد، واحتضن المؤتمر حوارات جادة للوصول الى تفاهمات تعزز جبهة العمل الوطني الديمقراطي، وفتح المؤتمر الشعبي العام كل الأبواب امام القوى السياسية للمشاركة في تحديث العملية الديمقراطية بصورة شفافة، وكان من نتاج كل ذلك التوقيع على اتفاق المبادئ قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠٠٦م، الذي نفذ الجزء الأول منه المتعلق باضافة عضوين من أحزاب اللقاء المشترك الى عضوية اللجنة العليا للانتخابات، وعند البدء بتنفيذ الجزء الثاني من اتفاق المبادئ المتضمن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة فوجئ الجميع بتنصل احزاب اللقاء المشترك عن هذا الاتفاق، ورغم ذلك استمر الحوار من أجل تطوير العملية الديمقراطية وتم التوقيع مع تلك الأحزاب على وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار في يوليو ٢٠٠٧م، وظل المؤتمر ملتزماً بكل الاتفاقات السابقة ومتمسكاً بما تم الاتفاق عليه من قضايا واجراءات انتخابية، كما قدر المؤتمر توصيات الاتحاد الأوروبي التي أعقبت الانتخابات الرئاسية والمحلية ورحب بالاسترشاد بها وبملاحظات المعهد الأمريكي للتنمية الديمقراطية من أجل تطوير وتجويد الأداء الديمقراطي.

لكن أحزاب اللقاء المشترك أرادت تجاوز كل الجهود السابقة وقدمت اطروحات جديدة تنصلت فيها عن الاتفاقات السابقة وظلت تسعى الى رفع سقف المطالب والشروط التعجيزية بهدف اضاعة الوقت من أجل تفويت الموعد الانتخابية ووضعنا أمام خيار تأجيل الانتخابات وتشكيل سابقة وخرق دستوري دونما مسوغ أو ضرورة لذلك سوى حساباتها الخاصة التي تمثل خرقاً للدستور والقانون.

وحرصاً من المؤتمر على ترسيخ النهج الديمقراطي والتزاماً بالمواعيد الدستورية قبل المؤتمر مطالب تقدم بها المشترك، لكنها لم تقف عند حد معين، بل ظل المشترك يرفع سقف تلك المطالب مرة تلوَ الأخرى حتى جاءت لحظة الحسم للتصويت على صيغة قانون الانتخابات المعدل وتشكيل اللجنة العليا المتفق عليها تنصل المشترك عن وعده، وأعادنا بعد أكثر من عام ونصف من الحوار الى المربع الأول وهو ما أكد عدم جديته في الحوار وخوض الانتخابات بقدر ما كان يرمي الى اضاعة الوقت ليحملنا مسئولية رغباته غير الدستورية والقانونية، وهو ما حتم على مجلس النواب اقرار قانون الانتخابات النافذ.

وبالرغم من كل ذلك فإن المؤتمر مازال وسيظل يرحب بالحوار ويبسط يده الى كل الاطراف السياسية من أجل حل المشكلات السياسية الوطنية وتجاوز التحديات التنموية وكان من الطبيعي بعد كل ما ذكرناه أن يتجه المؤتمر الى الحوار مع القوى السياسية الوطنية الأخرى في الساحة الوطنية ليخرج بصيغة التحالف الوطني الديمقراطي من أجل انتخابات حرة ونزيهة وتعددية وحتى لا يستمر المشترك في إقصاء القوى السياسية الوطنية والأحزاب التي لها تاريخ سياسي وحضور وطني فعال.

وها نحن أيها الأخوة في ظل هذه المتغيرات نمضي قدماً الى الانتخابات النيابية كجبهة تحالف وطني ديمقراطي تضم ١٦ حزباً وتنظيماً سياسياً تمثل كل الوان الطيف السياسي والاجتماعي، لا تلغي خصوصية كل طرف واستقلاليته بل تعطيه الحق في الائتلاف أو التنافس، وذلك يحملنا مسئولية أكبر في رص الصفوف التنظيمية والعمل الجاد والدؤوب وحشد الطاقات التنظيمية والجماهيرية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا التي دأب المؤتمر الشعبي العام بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على تحمل مسئولياتها بكل عزم واقتدار.

الأخوات الأخوات قيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام:

إنا مطالبون أكثر من أي وقت مضى برفع مستوى الالتزام بالقرارات والتوجهات التنظيمية واستشعار المسئولية الجماعية من أجل احراز الاستحقاق الانتخابي النيابي وتجاوز أية قضايا ثانوية الى ما هو أهم وأولى، والبدء بالمواكبة التنظيمية للاجراءات الانتخابية والعمل المتواصل مع الجماهير والالتحام بهمومها وتطلعاتها والتفاعل معها والاسهام الايجابي في التوعية السياسية والتعبئة الانتخابية ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المسيرة الديمقراطية.

أيها الأخوة:

إننا أمام مسئولية وطنية كبيرة ينبغي علينا أن نتحملها بجدارة كما تعود المؤتمريون أن يفعلوا على مدى ربع قرن من العطاء، فلا تتوانوا في مبادراتكم وسعيكم فالشعب يعلق علينا آمالاً كبيرة لا يسندها إلاّ الى القوى الحية والفاعلة في أوساط المجتمع والمتطلعة الى مستقبل أفضل لليمن ولليمنيين.

قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
النظافة العامة أساس الإيمان والصحة والجمال
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d ' U bL
w dA LL oOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :( ٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩ )
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧